نجوان درويش*

حول التصريحات المؤسفة لـ«وزير الثقافة» في «حكومة حماس»:

أنوشكا، سرير مادونا، الراقصات المصريات، وذهنية الترهيب من الغزو الجنسي!

■ مؤسفة ومخجلة أقوال «وزير الثقافة» الفلسطيني الجديد، التي بدأت صحف ومواقع الكترونية فلسطينية في نشرها منذ تشكيل الحكومة الجديدة، قبل أن تطل علينا هذه التصريحات بانكليزية ركيكة من صحيفة «الغارديان» البريطانية (6 ـ 4)، حتى آخر حديث أدلى به لموقع «الاسلام أون لاين» قبل أيام. ومن المهم التوضيح في البداية أن هذا المقال، الذي يرفض جملة وتفصيلاً تصريحات الوزير الفاضل وذهنية التحريم التي يصدح بها، ليس طرفاً في صراع السلطة المؤسف الجاري حالياً، فنقد طرف من الأطراف لا يعني بالضرورة موافقة أطراف أخرى، كما أن النقد لمفهوم «الثقافة» لدى حكومة حماس لا يمكن أن يُعد اسهاماً في ذرائع الحصار الاقتصادي القذر والعزل السياسي الذي تديره «اسرائيل» الفاشية وحلفاؤها، وعليه نرجو أن يكون هذا وضحاً لمحترفي التأويلات المريضة الذين يرون في تفتح زهر اللوز مؤامرة مرتبطة بالسقوط المشبوه لمطر الربيع! وأيضاً قبل التعرض لهذه التصريحات لا بد من تسمية الأشياء بأسمائها قليلاً والتحفظ على مسمى «وزير» الذي لم يخجل «وزراء» حماس من التعامل معه وكأنه حقيقة، تماماً كما لم يخجل من قبلهم، وزراء سلطة الحكم الذاتي منذ تأسيسها، من التبجح بألقاب ومسميات لا رصيد لها في الواقع، في تنويعات لفظية على عقدة السلطة.

ففي حين واصل الشعب الفلسطيني حياته تحت احتلال مهين، اقترف في السنوات الأخيرة «بنية تحتية» كاملة لنظام فصل عنصري ومعازل بشرية تشبه معسكرات الاعتقال، فان ذلك لم ينتقص من الألقاب والمناصب السيادية بأكثر مسمياتها تبجحاً، ابتداء من صاحب الفخامة حتى أصحاب المعالي والعطوفة والسيادة.... الخ. يحدث هذا في الوقت ذاته، الذي نعيش فيه تحت نظام احتلالي فاشي مبرمج لانتهاك كرامة الانسان الفلسطيني بشكل دائم. لتصبح تلك المبالغات الهذيانية في تصديق مناصب كاذبة لدى المسؤولين، نوعاً من آلية تعويض محزنة تحتال على الواقع وتتغاضى عن حقائقه، في أعلى مستويات التمويه والكذب على الذات. ولا بد أن كثيرين منا يذكرون ذلك النوع من «المناضلين» السابقين الذين بعد أن صاروا مسؤولين، راحوا يصرون على مناداتهم بألقابهم البروتوكولية كما لا يفعل أي مسؤول حقيقي في أي بلد كاملة السيادة. والمحزن في الأمر أننا اعتدنا على هذا الدجل الذي صار واقعاً مكرساً لا يفكر أحد في الاعتراض عليه أو نقده!

وللانصاف، علي هنا أن أذكر خطوة محترمة من اسماعيل هنية والذي رفض أن يخاطب بلقب «دولة» أو «معالي»، واكتفى بلقب «الأخ اسماعيل هنية رئيس الوزراء»، ولكن هذه الخطوة رغم تقديرنا لها لا تكفي. فأولاً هناك الخلل في المسمى ذاته أي لقب رئيس الوزراء، وثانياً كان على الأخ اسماعيل هنية أن لا يقصر ذلك على نفسه، وأن يعمم تلك الخطوة على بقية «أصحاب المعالي» من «الوزراء» الذين راح بعضهم يهنئون أنفسهم بإعلانات مدفوعة الأجر في الصحف المحلية.

* * *

كان من الأحرى على سلطة أوسلو أن تراجع نفسها في شأن هذه المسميات المخجلة، فالوزارات التي ليست سوى دوائر لادارة شؤون المواطنين السكان ـ السجناء نيابة عن الاحتلال؛ وأجهزة الأمن الدونكيشوتية، هذه جميعها تلهى موظفوها على مدار السنين الماضية من عمر السلطة في لعبة المناصب والرتب الوهمية، الموجهة في الأساس لابتزاز المجتمع، والتي كان لها نصيب كبير في تدمير قيمه الوطنية و«تتفيه» مشروعه الوطني.

ويبدو أن ما يدعوه الدكتور عزمي بشارة منذ سنوات بـ«انحطاط الطبقة السياسية الفلسطينية»، سرعان ما سينسحب على الطبقة السياسية الجديدة وان بمعايير مختلفة للانحطاط. ففي حين أن الطبقة الأولى قبل 2006 موصومة بسوء الذمة والاضرار بالشأن العام لحساب تجارات شخصية؛ فان الطبقة السياسية الجديدة كما يبين نموذج «وزير الثقافة» مهيأة لضرب المجتمع الفلسطيني وتعدديته وجره نحو ايديولوجيا ظلامية تجعل النكوص المعرفي أمثولتها الأولى. فنظافة اليد التي ينسبها الشارع الفلسطيني لحركة حماس وللحكومة التي شكلتها، لا تكفي وحدها ولا تعني كثيراً في غياب المقومات والشروط الموضوعية الأخرى لادارة المأزق الفلسطيني. ففي حين تتجه استراتيجية «اسرائيل» الفاشية نحو ادارة الصراع وليس حله، فان سلطة حماس تجد نفسها أمام مهمة ادارة الأزمة أي ما هو أقل وأصعب من ادارة الصراع، الذي يبدو أن «اسرائيل» ومن خلفها أمريكا تديرانه من طرف واحد! ان ادارة الأزمة في هذه المرحلة، وادارة الصراع على المدى البعيد تتطلب منا كفلسطينيين أدوات معرفية في الوقت الذي يبدو فيه صراعنا مع الاحتلال والقوى المتواطئة معه صراعاً معرفياً في أحد أهم أبعاده. وهذا يتطلب منا رؤية وأدوات معرفية قادرة على المقاومة؛ في حين يبدو الخطاب المعرفي لحكومة حماس (اذا قبلوا أن يكون هذا المستوى المعرفي المتدني الذي يمثله السيد أبو السبح واجهتهم الثقافية) خطاباً قاصراً ضعيف الأدوات وبعيداً كل البعد عن تمثل المعرفة وفهم معنى الثقافة.

* * *

ان تصريحات «وزير الثقافة» والتي بعد أن فاحت رائحتها في مواقع خلفية على الانترنت في غزة، تلك الرائحة التي فتحت شهية وسائل الاعلام ودفعت مراسل «الغارديان» لاصطيادها كطرفة تعزز الصورة النمطية السلبية للانسان المسلم في الغرب، من خلال هذه الأقوال التي لا تليق بمعلم مدرسة اعدادية في قرية نائية. فالصحف الأجنبية التي التقت بالسيد (أبو السبح)، وتلك التي في الطريق لنقل تصريحاته العجائبية؛ لا تهدف الى أكثر من الاثارة باظهار تخلف مفهوم الثقافة ومركباتها القروسطية لدى وزير اسلامي، لا يختلف مفهوم الثقافة لديه عن مفهوم نظام طالبان الا في الوسيلة. ففي حين استعمل النظام الطالباني العنف الصريح في فرض الظلامية على المجتمع الأفغاني، فان الوزير الحمساوي –كما يقول في حوار الكتروني– لن يفرض الحجاب على موظفات الوزارة ولكنه سينصحهن بالحسنى، وكأنه يقول «تحجبن بالتي هي أحسن»، بما يعني الغاء للتعددية ونفياً لحق الاختلاف والحريات العامة، التي ان سمح بشيء منها فما ذلك الا تكتيك وعظي يستدرج من خلاله غواة المجتمع نحو الطريق القويم التي يملك علمها وزير الثقافة الفاضل. ويستمر المرء في قراءة تصريحات من نوع أن السيد «أبو السبح» ـ (والذي يتحدث غالباً بضمير الأنا المفرد وكأنه يتحدث عن مقتنياته الشخصية) لن يسمح لأنوشكا ومصطفى قمر باقامة حفلات في فلسطين! ولا نعرف لماذا اختار أنوشكا بالذات ولماذا مصطفى قمر؟! فنانسي عجرم وهيفاء وهبي على سبيل المثال أكثر غواية من أنوشكا، ولكن «الوزير» كما نجتهد اختار اسم أنوشكا لأن عُجمته تذكر بـ«الهشك بشك» (مصطلح عامي سلبي للرقص الشرقي) وربما لأن اسم الأجنبية يوحي للمخيلة المكبوتة بالريبة ويشي لها باحتمالات تهتك واردة؛ بينما لا توحي أسماء عربية صميمة كعجرم ووهبي، بتلك الامكانيات، كما أن أسماء «عجرم» و «وهبي» تسندها عشائر ليس من مصلحة الوزير الاشتباك معها، وربما لهذا يستفرد بالمقطوعات من شجر العشائر كأنوشكا ومادونا!

مادونا ثالثة أثافي «الوزير» التي يقيم عليها قدر الثقافة، والتي لن يسمح الوزير بأية كتب تظهر فيها «في السرير» كما يصرح لـ«الغارديان»، ربما في نوع من مخاطبة القوم من خلال ثقافتهم، فيتحدث لوسائل الاعلام المحلية عن أنوشكا وللعالمية عن مادونا؟! ثم أية كتب هذه التي يقرأ فيها الفلسطينيون سرير مادونا ويريد الوزير أن يمنعها؟! لقد أفنيت معظم سنواتي الماضية في الكتب ولم أشاهد بعد صوراً لسرير مادونا!

ومن حق المرء أن يتساءل، هل مفهوم الثقافة لدى «وزيرنا» يتلخص في محاربة الرقص الشرقي وأنوشكا وسرير مادونا؟!

* * *

يبدو أن الثقافة كما يفهمها «الوزير» تتلخص في مهاجمة الرقص الشرقي وشروره التي من الممكن ان تؤدي حسب ما يقول الى «جرائم قتل»! ليقيم بعد ذلك مؤتمراً صحافياً يوضح فيه أنه لم يقصد الاساءة للأشقاء المصريين بمهاجمته «الراقصات المصريات اللواتي يأتين للرقص في غزة» حيث يقدم بتوضيحه هذا اعتذارا ضمنياً للمصريين من باب الحرص على الروابط القومية، بينما لا نراه يعتذر عن تعرضه للغجريات اللواتي يصفهن بـ«النوريات»، دون أن يدرك أن «النور» هم جزء من أبناء شعبنا الفلسطيني، وأنه لا داعي للاساءة اليهم، ولعله لا يعرف أن حفظة التراث الغنائي الشعبي لضفتي نهر الأردن كانوا من أشقائنا «النور» وخصوصاً في الضفة الشرقية، والذين طالما اعتبروا الآباء الحقيقيين للأغنية الأردنية، ناهيك عن اسهام الغجر وحضورهم في الثقافة العالمية.

ولعل الوزير لا يقبل بهذا المنطق، فهو لا يرى في الغناء ثقافة، ولا يذكر كلمة «أغنية» في كل تصريحاته ويستعمل بدلاً منها كلمة «نشيد»، ولا يتطرق لبقية الفنون الأخرى، وربما أن المغنيات جميعاً لدى وزيرنا مجرد ضالات آثمات، ينبغي أن يسارعن الى التوبة!

هل سيوافق وزيرنا الفاضل (الذي لا يخفي «حقه» في الرقابة والحذف وتقرير ما هو المناسب) على صوت فيروز؟! وهل سيشترط مثلاً حذف أغنية «كيفك انتَ» باعتبار أنها تتحدث عن علاقة مع رجل متزوج ولديه أولاد! وهل سيحذف وزيرنا أجله الله من أعمال ادوارد سعيد ذلك المقال عن «تحية كاريوكا»، والذي كتبه (غفر الله له ذنوبه) تحت العنوان «الفاضح» «تحية الى راقصة شرقية»؟

ان المفروض في من يعتقد نفسه «وزير ثقافة» أن يبدأ التفكير والعمل نحو اصلاح اداري لوزارته التي تعاني من فساد وظيفي مزمن يعرفه القاصي والداني؛ عليه أن يلم قليلاً بأسئلة الثقافة الفلسطينية وأن يفكر بالقضايا الأساسية التي تواجهها، وما هي امكانيات «الوزارة» لخدمتها؛ عليه أن يقرأ ويسأل ويتعلم؛ لا أن ينشغل بمحاربة الملاهي والخمور و«كازينو أريحا» والردح «للراقصات المصريات» و«النوريات» وشن الحروب على أنوشكا ومادونا وكأنه رقيب قادم لتأديب المجتمع أو عضو في شرطة «أخلاقية» تُذكر بمحاكم التفتيش وكنائس العصور الوسطى!

* * *

وأنا أفكر وكلي خجل من هذه التصريحات تذكرتُ جملة همس لي بها أكاديمي مصري معارض التقيته في احدى العواصم الأوروبية منذ سنوات، عن «سفير» فلسطين في تلك العاصمة. قال لي بلهجته المصرية: «ما تزعلش مني، السفير بتاعكو ما يصلحش ممثل لقرية». وبالطبع لم «أزعل» منه، وانصرف ذهني لتذكر بعض ممثلي القرى في فلسطين وما يمتازون به من وعي ورصانة، والذين من الاجحاف بحقهم أن يقارنوا ببعض من يمثلوننا من «السفراء» من أشباه ذلك «السفير»!

كما تداعت الى ذهني، وأنا أقرأ ما يقوله «وزير الثقافة» عن الأشياء التي سيمنعها وما سيسمح به «بعد حذف»، قصة طريفة حقاً سمعتها من الكاتب السوداني محسن خالد، مفادها أن رواية له منعت في بلده السودان بأمر من وزير المواصلات!

* * *

ان رصد وتحليل ما ورد في تصريحات «وزير الثقافة» يحتاج الى وقفة أطول من هذا المقال، لكني سأتوقف قليلاً عند كلامه عن «الغزو الجنسي» الذي تشنه علينا اسرائيل والأفلام الاباحية التي توزعها على أبنائنا. حديث مضحك بالطبع بالاضافة الى أنه غير لائق وغير صحيح، فالأفلام الاباحية التي تضخها لنا اسرائيل موجودة فقط في مخيلة الوزير الواعظ التي تظن أن الحياة عورة تحتاج الى ستر أو بتر، كما أن المواد الاباحية مبذولة على شبكة الانترنت والفضائيات وسائر الميديا وليست منتجاً اسرائيليا مخصصاً لتقويضنا؛ وعلى فرض أن هناك أفلاما جنسية ترسلها لنا اسرائيل لاسقاطنا (هل هناك سقوط أكبر من الذي صرنا نعيش فيه؟!) فان هذه من مهمات جهات أخرى وليست من اختصاص «وزير الثقافة»، كما أن الملاهي والمشتغلين فيها تقع ضمن صلاحيات وزارة الداخلية، وليست في مجال اختصاص وزير الثقافة.

وبالمناسبة، عن أية شاليهات وملاه يتحدث الرجل؟ فقد يخيل لمن قرؤوا كلامه في «الغارديان» أن ثمة أحياء في غزة تضاهي حي «سوهو» الشهير في لندن، وربما هم يتساءلون عن خفايا هذه الملاهي، التي لا يعرفها 99 بالمئة من أهل غزة التي يمر أهلها بحصار وبظروف انسانية لا تصدق وصلت حد الجوع الذي تمنع كرامة النفس عائلات كثيرة من اشهاره!

ان من يتابع مفردات السيد «أبو السبح»، يجد أنها بمجملها تتمحور حول المسألة الجنسية، في وعظ «أخلاقي» بائس، وهو ما قد يكون مفهوماً لو أنه قد صدر عن هيئة دينية أو وزارة أوقاف أو ما شابه ذلك، أما حين يصدر عن شخص تحت يافطة وزير ثقافة فان تأويل كلامه لا يدخل الا تحت باب التهافت!

* * *

ان الغزو الجنسي الذي يتحدث عنه وزير حماس هو تنويع على «ذهنية الترهيب من الغزو» التي يستعملها النظام العربي لتأبيد الوصاية على الشعوب القاصرة المعرضة للسقوط الأخلاقي والوطني والتي تحتاج دائماً لمن يردها الى حظائر الفضيلة والوطنية. ولا نظن أن أحداً يقبل مثل هذا الترهيب الذي لا ينطلي على وعي الشعب الفلسطيني وتجربته وكفاحه الذي لا تسقطه مجلة اباحية ترسلها «اسرائيل»!

ان أقوال «وزير الثقافة» تستدعي موقفاً ثقافياً يتصدى لهذا التهافت الذي يمارسه علينا موظف غير لائق بقيم الثقافة الفلسطينية، التي صاغتها سلسلة من الفلسطينيين الكبار في حقول المعرفة والفنون المختلفة. وبناء على ذلك نرد الى «حكومة» حماس «وزيرها» ونطالب بتنحيته سريعاً قبل تفاقم الأمور، فمن جهة، لا نظن أن تشويهاً أكبر من هذا يمكن أن يلحق بسمعة حكومة حماس والاسلام السياسي عموماً. ومن جهة أخرى فهذا النوع من الخطابات المظلمة المتأخرة اذا ما جرى تمكينها بأدوات سياسية، ستشكل نكبة ثقافية ونكوصاً آخر لحركة التحرر الوطني للشعب الفلسطيني، والذي قد ينسحب على المجتمعات العربية ويزيد طين مشاكلها المزمنة بلة. ولا نريد أن نسقط في فخ التضامن الفج، كالذي وقع فيه المجتمع الفلسطيني عند بداية عهد سلطة أوسلو حين تم التغاضي عن التجاوزات، بذريعة أنها تجاوزات «وطنية»، وصار من قلة الوطنية نقد أصحابها، حين جرى كل ذلك على ايقاع الخطاب العاطفي المشبوب «بلادي وان جارت علي عزيزة»!

أما الآن، فمن المفروغ منه أن التضامن مشروط بالنقد، كما أن النقد وبخلاف ما تفهمه ذهنية السلطة العربية هو أيضاً فعل تضامن، وهو في الحالة الفلسطينية واجب، نقدمه ونحن ندرك عواقبه السريالية المحتملة من انقضاض جوقات المؤدبين (المرغين المزبدين) والمستنكرين والموبخين والمخونين المحترفين والوعاظ الأشاوس على «مقترف» هذه السطور وأية سطور أخرى تشبهها، في حياة فلسطينية يصرون على جعلها فيلماً سريالياً، لا يعرف المرء متى يضحك ومتى يبكي وهو يتنقل بين مشاهده الهزلية المؤلمة، في حين ينفرد الاحتلال باخراج مشاهد الرعب والجريمة وسرقة ما تبقى من بلادنا فلسطين!

* شاعر من فلسطين

وقفة مع «انتفاضة» فتح ضد خطاب مشعل

عوني فرسخ*

■ لم تنتفض كوادر فتح في قطاع غزة والضفة الغربية المحتلين ضد اجراءات تجويع شعبها لتركيعه وفرض الاستسلام عليه، وانما ضد خطاب خالد مشعل الذي اعتبرته ماسا بكرامة رئيسها وبتاريخها. ولست ادري أيهما أكثر خطورة على حاضر الشعب العربي الفلسطيني ومستقبله، اجراءات عزل حكومة هنية حتى تعترف حماس باسرائيل، وتمتنع عن المقاومة، وتلتزم ببرنامج أوسلو الذي تأكد فشله، أم المساس بكرامة الرئيس محمود عباس وتاريخ فتح كما فسر بعضهم خطاب خالد مشعل؟ بل وأيهما أكثر مساسا بنضالات شهداء فتح وأسراها اتهام بعض رموزها بالتواطؤ مع التحالف المضاد لشعبها أم نعت نضالها بالارهاب ووصف العملية الاستشهادية بالحقيرة؟!

والمؤشرات كثيرة على أن «انتفاضة» كوادر فتح لم تكن ردا عفويا على خطاب مستفز، وانما هي بعض من اجراءات جرى الاعداد لها، وكل ما كان لخطاب مشعل انه اتخذ حجة للبدء في تنفيذ ما سبق اعداده بليل. ثم أليس مفترضا بمن لديه القناعة التامة بنقاء وسلامة سلوكه أن يطالب المدعي عليه بتقديم البينة على ما يدعيه؟ وألا يحتم الحرص على الوحدة الوطنية لمجتمع محتلة أرضه أن يكون الرد على الخطاب السياسي بخطاب سياسي مماثل، وليس بتفجير صدام مع شركاء المسيرة والمصير المستفيد الوحيد منه التحالف الأمريكي ـ الصهيوني؟!!

وألا يلفت النظر أن اسرائيل التزمت «ضبط النفس» بعد العملية الاستشهادية في قلب تل أبيب، ولم تعمد لما اعتادته في الحالات المماثلة من رد سريع وموجع؟ وأليس في صمت اسرائيل المريب ما يدعو للشك بأنها تعمدت تجنب عدوان يصب في قناة تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، الأمر الذي تستفيد منه حماس؟ ولقد ذهب أكثر من محلل سياسي الى تفسير الصمت الاسرائيلي بأن صناع القرار في واشنطن والقدس المحتلة انما يراهنون على صراع معد له بين فتح وحماس، يتحول الى حرب أهلية تحقق في أيام معدودات ما عجزت عنه آلة الحرب الصهيونية خلال خمس سنوات حافلة بالغارات والاغتيالات والاعتقالات وهدم البيوت وتجريف المزارع.

وماذا يقول صقور فتح الذين انتفضوا في القطاع والضفة فيما نشرته صحيفة «معاريف»، من أن وفدا من منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة ياسر عبد ربه وعضوية الوزيرين السابقين سفيان أبو زايدة وزياد أبو زياد من المقرر أن يلتقي يوم 4 أيار (مايو) المقبل في الدار البيضاء مع وفد اسرائيلي برئاسة عامي أيالون، من حزب العمل، وعضوية البروفسور ايلي بار ـ ليفي ويهودا لانكري. وغاية اللقاء كما ذكرت الصحيفة الاسرائيلية، الابقاء على الاتصال مع ما أسمتها «المحافل المعتدلة في السلطة الفلسطينية» على أمل أن تعود للحكم في «المناطق» بعد سقوط «حكومة حماس». كما ذكرت أن الوفدين سيحاولان التوصل الى تفاهمات بروح «اتفاق جنيف»، الذي سبق توقيعه قبل ثلاث سنوات ونصف.

ولعلم «الصقور»، التي أريد لها أن تنتفض ضد خطاب يتهم بعض الرموز بالتواطؤ، أن «اتفاق جنيف» انما كان التتويج العملي لمباحثات تواطؤ جرت في احد المرابع السياحية على البحر الميت مع وفد من المنظمة برئاسة ياسر عبد ربه، وانه جرى توقيعه في جنيف، المدينة السويسرية الشقيقة لمدينة بازل حيث عقد المؤتمر الصهيوني الأول سنة 1897. ويومها التقى العديد من الشخصيات الوطنية الفلسطينية والمفكرين السياسيين على التنديد بمن شاركوا في اعداده وتوقيعه لما حفل به من تنازلات ومساس خطر بقضايا القدس واللاجئين والأسرى والمستوطنات، وما حواه من اشتراطات أمنية لقمع المقاومة وتوفير أفضل ضمانات أمن الصهاينة. فضلا عن انه شكل التزاما على منظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها، دون أي التزام رسمي اسرائيلي، اذ لم يوقعه صهيوني له صفة رسمية.

ولست ادري ان كانت «الصقور» المنتفضة تذكر أن «اللجنة المركزية» لحركة فتح كانت قد أصدرت قرارا بعدم المشاركة في حفل التوقيع في جنيف، وان كلا من: حاتم عبد القادر، وقدورة فارس، ومحمد الحوراني تراجعوا عن السفر للمشاركة في حفل التوقيع. فيما أصدرت «كتائب شهداء الأقصى» بيانا جاء فيه: «يسعى بعض من نصبوا أنفسهم زورا للتحدث باسم الشعب الفلسطيني، ممن ارتبطت مصالحهم الشخصية بالمشروع الأمريكي ـ الصهيوني لوضع اللمسات الأخيرة على تصفية القضية الوطنية لشعبنا، والتخلي عن جوهر القضية بتنازلهم عن حق عودة اللاجئين». ووصف البيان المشاركين في اعداد الاتفاق وتوقيعه بالساقطين والمرتدين. وبرغم ذلك فاجأ الرئيس عرفات الجميع بطلبه الشفوي الى الثلاثة الذين أعلنوا امتناعهم عن السفر بان يتوجهوا الى جنيف وأجاز التوقيع على الاتفاق، مؤكدا بذلك قبوله به والتزام المنظمة وقيادة فتح بكل ما تضمنه.

وفي تقديري أن ما عجل بتفجير الصدام المخطط له مع حماس انما يعود لثلاثة عوامل متفاعلة: الأول والأهم كون العزلة التي فرضت على حماس لم تؤد الى انتفاضة شعبية ضدها، كما كان متوقعا، وانما زادت التعاطف معها فلسطينيا وعربيا واسلاميا، مما كان له تأثيره في تحول مواقف روسيا وفرنسا وايطاليا وسويسرا للمطالبة بعدم معاقبة الشعب الفلسطيني. والثاني ما بدا من أن حماس في سبيل تحقيق تآلف وطني في مواجهة الفلتان الأمني، الأمر الذي يفسح لها المجال لمباشرة اجتثاث فساد أجهزة السلطة، والمساس بالتالي بمكاسب أثرياء سنوات أوسلو العجاف شعبيا. والثالث بداية تجاوز قيادة حماس السكوت على سياسة الخطوة خطوة التي يتبعها الرئيس محمود عباس وأركان سلطته لافشالها، واعتمادها فضح المستور ووضع الشعب أمام حقائق الصراع.

وكان المأمول أن تؤدي هزيمة فتح الانتخابية الى أن تجعلها تعيد النظر في النهج والسلوكيات التي تسببت في خسارتها دورها التاريخي. وكل ما هو مأمول أن لا تدفع الأزمة الراهنة حماس للوقوع في الخطأ التاريخي لفتح عندما سمعت «نصائح» من أوصوا بالاعتراف باسرائيل لنيل القبول الأمريكي بحوارها. وهذا هو التحدي الحق الذي تواجهه حماس وليس «انتفاضة» حركة لم تعد تملك سوى خيار شمشون بهدم الهكيل على من فيه.

* كاتب فلسطيني يقيم في الامارات

عبد الله لعماري*

التنجيم الأمريكي.. وآفاق حزب العدالة والتنمية المغربي سنة 2007

■ اندلعت، فجأة، ضجة اعلامية، سلطت كثيرا من الضوء على حزب العدالة والتنمية بالمغرب، وصورته للرأي العام، في مظهر الحزب القوي، الذي سينجلي عنه غبار استحقاقات 2007 المرتقبة، وقد تداعت هذه الضجة، على اثر ما نشرته احدى المؤسسات الأمريكية ذات الاهتمام باستطلاعات الرأي وتقديم المشورة لاستراتيجيي البيت الأبيض، وهو المعهد الجمهوري الدولي، حول النتيجة الانتخابية المتوقع تحقيقها من طرف الحزب، وأنها على درجة متقدمة من الأهمية.

وقد تناسل الاهتمام الاعلامي الدولي، بهذا الموضوع، استحضارا لواقع الهيمنة على المسرح السياسي، الذي شهدته بعض أقطار العالم العربي والاسلامي، من طرف الأحزاب والحركات الاسلامية، فتقلدت بموجبه مقاليد الحكم والسلطة، مثلما وقع في تركيا مع تجربة حزب العدالة والتنمية، وفلسطين بعيد زلزال حماس، وقبلهما في السودان والانقلاب العسكري لعمر حسن البشير ذي الخلفية الاخوانية والمساند آنذاك من طرف الحركة الاسلامية السودانية، أو ما شهدته أقطار أخرى غيرها تنفذت فيها هاته الحركات في توجيه الأحداث واثارة الهواجس، مثلما وقع في الجزائر مع جبهة الانقاذ الاسلامية، أو في تونس مع حزب النهضة، أو في مصر مع جماعة الاخوان المسلمين وغيرها.

وعلى اعتبار أن حزب العدالة والتنمية المغربي، يمثل طرفا من الحركة الاسلامية بالمغرب، هذه الحركة التي تستقطب منذ زمن بعيد، انشغال الغرب، نظرا لما يمثله وجودها من حساسية حيال طبيعة النظام السياسي المغربي، الذي يعتمد جانبا من التراث السياسي الديني، مصدر سلطة وشرعية، وايديولوجية خطاب.

ونظراً لما كشفته بعض الأحداث الدولية، من ضلوع مهم، لبعض المغاربة المنتسبين للحركة الاسلامية، في قضايا التوتر خارج حدود بلادهم، مثل أفغانستان، والعراق والشيشان والسعودية والجزائر، ناهيك عن تواجدهم في قلب الأحداث التي مست الأمن في اسبانيا وايطاليا وبلجيكا وألمانيا وهولندا وأمريكا الحادي عشر من ايلول (سبتمبر).

ويبقى السؤال، فيما اذا كان استطلاع الرأي المنجز من قبل المؤسسة الأمريكية المقربة من دوائر القرار، حقيقيا، أو مصطنعا، وفق ما عودتنا عليه فصيلة نفس المؤسسات، التي توظفها القوى الكبرى، توجيها وتدخلا في شؤون المجتمعات المتخلفة، وتلاعبا وعبثا بمصائر الشعوب، أو تستخدمها بعض الأنظمة، بشراء منتوجها لدعم شرعيتها، وأيضا فيما اذا كانت هذه الصورة المستنتجة والمروجة متطابقة مع الواقع.

ولتقييم الواقع، يستدعي الأمر الرجوع الى حدث استحقاقات 2002، وما شهدته من صعود موسع لحزب العدالة والتنمية الى كراسي البرلمان، فأبهر البعض، وأقلق البعض، وأرعب بعضا آخرين، ممن يخاصمون كل ما ينتسب الى الاسلام، فكرا وحركة أو مشاركة سياسية.

يمثل حزب العدالة والتنمية المغربي، مكونا من مكونات الحركة الاسلامية، ضمن فسيفساء أطرافها المتعددة والمتنوعة، قد تشكل بعد اندماج فصيلين من فصائل العمل الاسلامي بالمغرب، وهما رابطة المستقبل الاسلامي، وحركة الاصلاح والتجديد، تحت مظلة لافتة حزبية، لوعاء حزبي فارغ ومتهالك، هو الحركة الشعبية الدستورية، قبلت السلطة المركزية أن تسمح به وعاء انتقاليا، للتحكم في الوافدين الجدد على اللعبة السياسية، وصاية ورعاية، واختبارا للنوايا، وتطهيرا من ماض للمفاصلة والرفض، وصياغة جديدة لعقولهم بثقافة الادماج والموالاة، وترويضا لهم على التقاليد السياسية المرعية.

وبالرغم من مواقف باقي الفصائل الاسلامية، من هذا المسلك الادماجي في اللعبة السياسية، والتي تراوحت ما بين التحفظ، والرفض، والاستنكاف، والاستهجان، والمعاداة، فان هذه الفصائل التي تربو على الأربعين فصيلا، ما بين جماعات منشقة عن الحركة الأم: الشبيبة الاسلامية، وجماعات سلفية، واخوانية، وطرقية، وتبليغية، وتكفيرية، فانها ظلت سندا في الخفاء حينا، وفي الظاهر حينا آخر، لصنويها المؤتلفين في التجربة السياسية الجديدة، ومعاركها التي تثير الحمية الدينية، والعصبية التي تناجز الأعداء الايديولوجيين في صراع الهوية والثقافة ونمط المجتمع.

ومن ثم، فان اقتعاد نخبة حزب العدالة والتنمية، لحيز هام من المقاعد البرلمانية، خلال انتخابات 2002، ليس مرده الى الامكانات البشرية والتنظيمية للحزب، بقدر ما مرده الى التراكم العاطفي، الذي انتجه اصطفاف الفصائل الاسلامية في خندق مواجهة التهجمات العلمانية.

والمعركة التي احتدمت، فجأة، وبشكل مريب، حول ما سمي آنذاك بالخطة الوطنية لادماج المرأة في التنمية، كانت الأرضية التي اسعفت الحزب الوليد، اذ حشدت مدا هائلا من تكاتف الاسلاميين، من غالبية الفصائل، تحت دافع الغضبة من الاستفزاز العقائدي، والاستنفار حول شعار: الاسلام في خطر.

والمظلة الرسمية التي غطت خندق المواجهة للطرح العلماني، اذ لم يخف آنذاك التحرك الواسع لوزارة الأوقاف، في الدفع بالجماهير المسجدية، لدعم الموقف المضاد، والتظاهر من أجله، في خروج شاركت فيه حتى الأحزاب والجمعيات ذات الارتباطات الادارية، هذه المظلة هيأت الأجواء المواتية لتخصيب القاعدة الاقتراعية، التي أثمرت التصويت المكثف، لفائدة نواب الحزب المناهض لما اعتبر خططا ماسة بالهوية الاسلامية.

فالتيارات السلفية، بشقيها الراديكالي والمهادن، وهي الأكثر امتدادا وعددا، في تركيبة الحركة الاسلامية، وبالرغم من موقفها النافر من مسلكية المشاركة السياسية، ومن آليات اللعبة السياسية، كان لها حضور فاعل في تزكية التصويت لفائدة مرشحي الحزب، باعتبارهم مرشحي حزب اسلامي رغم كل التعلات.

وجماعة العدل والاحسان، ذات القاعدة الأكثر تنظيما، وانصياعا لقيادتها الروحية، وبالرغم من موقفها المانع ضد المشاركة السياسية، ونهجها الأشد نقدا للأوضاع السياسية في البلاد، سلطة سياسية، ولعبة سياسية، وأحزابا سياسية، فانها لم تعق، ولم تعرقل، التفاعل الفردي لجماهيرها في اتجاه ضخ الأصوات في مجرى حزب العدالة والتنمية، ترجيحا منها لمصلحة النصرة الدينية، وتفعيلا غير معلن، لموقف التنسيق بين الطرفين في جبهة مواجهة العلمانية الزاحفة نحو الانتقاص من الملامح الاسلامية للمجتمع المغربي.

والجماهير المسجدية التقليدية، التي تؤطرها «أرمادا» الموظفين الخاضعين لوزارة الأوقاف، دفعت لتكون سندا انتخابيا للحزب، ما دام قادته يعلنون أنفسهم حرسا ايديولوجيا جديدا في المنافحة عن مؤسسة امارة المؤمنين، ضد من يروم تقليص دورها في الحياة السياسية، باسم الحداثة والتطور وفصل الدين عن الدولة.

في الوقت نفسه، الذي شكل فيه العزوف العام عن الاقتراب من صناديق الاقتراع، وخصوصا في أوساط المثقفين الجامعيين، والشباب المتعلم، وجحافل العاطلين، الذين نفضوا أيديهم من وعود الأحزاب، ولم يعودوا يثقون في نخبها وقياداتها السياسية التي راحت تستحوذ على الثروات وتستأثر بالمناصب والامتيازات، في مجتمع يعيش سواده الأعظم في غيابات الفقر المدقع، هذا العزوف شكل عنصرا مفيدا لمصلحة حزب العدالة والتنمية، اذ ضيق من هامش المنافسة ضدهم، وهيأ لهم المناخ للاستئثار بمحتوى الصناديق شبه الفارغة.

فيما لم تعد أحزاب الكتلة «الديمقراطية» قادرة على تجذير نفوذها، للتضعضع التي اعترى مسارها، وللصراع والتراشق الذي استفحل بين طرفيها الرئيسين، حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي، بما أحبط كل الأحلام التي بنيت على مشروع حكومة التناوب.

وفيما لم تتخلص قوى اليسار أيضا، من جمود حركتها، ومن عقال اختلافاتها، ومن سجنها الكبير، في الشتات والتمزق، بالرغم من انفكاكها من السجون والمعتقلات.

لكن هذه الرياح، التي قادت سفينة حزب العدالة والتنمية الى مرفأ الفوز، خلال 2002، لم تعد على نفس الوتيرة من الهبوب، بما يوشك أن تضيق الآفاق التي رحبت من قبل.

فقد استدرج الحزب الى منحدر التنازلات، والتراجعات المبدئية، مؤثرا تلطيف نظرة الآخر، ومسايرة الاملاءات الفوقية، ودفع الهواجس، على الاحتراس من الوقوع في مغبة مخاصمة الذات، والانسلاخ من الماضي، وتخييب آمال الجماهير.

وهكذا تحول الحزب الاسلامي، كما وفد الى الساحة السياسية بهذه الصفة بادئ الأمر، أو حزب الحركة الاسلامية، الى الحزب السياسي «ذي المرجعية الاسلامية» فقط! كما يحلو لقادته أن يرددوه بنشوة بالغة على الاسماع وعلى رؤوس الأشهاد، دونما توقف، ودونما احتياط من وقعه الصادم على القاعدة العريضة من الاسلاميين، التي راحت تتبدد، منفضة من حول الدعاة السياسيين الجدد، المتنكبين عن صعود العقبة الكؤود للمواقف المبدئية.

وتسللت الأمراض الحزبية الى الذات الغضة للحزب الاسلامي الوليد، بعد أن حل الصراع على المواقع، ومغانم الانتخابات، وامتيازات التألق السياسي، ومناصب الصدارة، محل الطهرانية النضالية، والتواري عن الأضواء، والجندية المجهولة، والزهد في المكاسب والألقاب، التي كانت أخلاق الحركة الاسلامية، المتأسية بالجيل القرآني الفريد، جيل الصحابة الكرام، وفي حمأة هذا الصراع، تخلف كثير من المريدين المخلصين، عن المضي، تجنبا لمساكنة مرضى التسلق والانتهازية، واستبراء لدينهم وأعراضهم.

وأخفق «الحزب الاسلامي» الذي هو ثمرة عطاء أجيال متلاحقة، بدءا من القادة المؤسسين، والر